الإدارة المدنية للعراق في ظل الاحتلال البريطاني (1914 -1920م)

أ.م.د احمد صابر عبدالعزيز
ahmed.abudlaziz@tu.edu.iq

جامعة تكريت/ كلية الآداب

الملخص:-

أولت بريطانيا اهتماما كبيرا بمنطقة الخليج العربي والعراق بصورة خاصة ويعود ذلك الاهتمام إلى وأوائل القرن السابع عشر حينما أخذت شركة الهند الشرقية بفتح وكالات لها في الخليج العربي ومدينة البصرة، فقد أسست وكالة البصرة التي أصبحت مركز النشاط الرئيسي لشركة الهند الشرقية، وقد اكدت في تقاريرها إلى الحكومة البريطانية بان العراق يتمتع بموقع استراتيجي بصفته اقصر الطرق الى الهند التابعة إلى بريطانية, وعلى هذا الأساس وضعت بريطانيا في حساباتها اهمية السيطرة على العراق.

وبعد إعلان الحرب العالمية الأولى ودخول الدولة العثمانية إلى جانب دول المانيا، صدرت أوامر الحكومة البريطانية باحتلال العراق الذي كان تحت السيطرة العثمانية.

تعد حقبة الحرب العالمية الأولى نقطة تحوّل في تاريخ العراق الحديث، إذ أدّى الصراع بين الإمبراطورية العثمانية وبريطانيا إلى دخول القوات البريطانية واحتلال العراق، ومن ثمَّ فرض الإدارة المدنية البريطانية التي أسهمت في تشكيل الواقع السياسي والاجتماعي للبلاد. يعتمد هذا البحث على المصادر التاريخية الغربية والعربية لتبيان أهداف وطبيعة الإدارة البريطانية، وسياساتها، وتأثيرها في المجتمع العراقي، وصولاً إلى نتائجها وبزوغ نُظم الحكم اللاحقة.

الكلمات المفتاحية: : الإدارة المدنية، العراق، الاحتلال البريطاني.

The Civil Administration of Iraq under British Occupation (1914-1920)

Dr. Ahmed Saber Abdulaziz
ahmed.abudlaziz@tu.edu.iq
Tikrit University/College of Arts

Abstract

Britain paid close attention to the Arabian Gulf region, and Iraq in particular. This interest dates back to the early 17th century when the East India Company began opening agencies in the Arabian Gulf and the city of Basra. The Basra Agency, for example, became the East India Company's main center of activity. In its reports to the British government, the company emphasized Iraq's strategic location as the shortest route to British India. Based on this, Britain considered controlling Iraq crucial. After the outbreak of World War I and the Ottoman Empire's entry into the war on the side of Germany, the British government ordered the occupation of Iraq, which was then under Ottoman control. The era of World War I marked a turning point in modern Iraqi history. The conflict between the Ottoman Empire and Britain led to the entry of British forces and the occupation of Iraq, followed by the imposition of a British civil administration that contributed to shaping the country's political and social landscape. This research relies on Western and Arab historical sources to elucidate the objectives and nature of the British administration, its policies, and its impact on Iraqi society, culminating in its consequences and the emergence of subsequent governing systems.

Keywords: **Civil Administration, Iraq, British Occupation.**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

يعد العراق من الدول العربية التي عمل الساسة البريطانيون كثيراً في كيفية السيطرة عليه لأسباب منها استراتيجية وسياسية كانت حصيلة امرين، اولهما التنافس الدولي في المنطقة وحرص بريطانيا على الدفاع على وجودها وممتلكاتها الاستعمارية في الهند، وثانيهما أهميته في المواصلات بين الهند وأوربا وانتهزت بريطانيا اندلاع الحرب العالمية الأولى لتضع مخططاتها في المنطقة حيز التنفيذ, ولان العراق يمثل نقطة حساسة ومنطقة استراتيجية دفعت بريطانيا ان تضعه ضمن اولوياتها ومخططاتها الاستعمارية ، وقد هاجمة القوات العثمانية في الولايات العراقية من منطقة الخليج العربي لتحتله، ولتبدأ مدة الاحتلال والحكم البريطاني ونهاية الحكم العثماني للعراق وهنا تكمن اهمية الدراسة لموضوع الإدارة المدنية للعراق في ظل الاحتلال البريطاني, خاصة ان بريطانيا اولت اهتمام بهذه المنطقة لأسباب سياسية وتاريخية واقتصادية أما أسباب اختيار الموضوع هي دراسة تاريخ العراق في ظل الاحتلال والإدارة المدنية بصفة خاصة، وكونها تمثل مرحلة مهمة من تاريخ العراق الحديث وتكشف طبيعة الاحتلال الجديد وما اتسم به من سيطرة عسكرية واستغلال اقتصادي من جهة ورفض الشعب العراقي لهذا الاحتلال الاجنبي المتمثل بالموظفين البريطانيين, ومن جانب اخر فقد عملت بريطانيا طيلة مدة احتلالها للعراق على استغلال كل امكانياته الاقتصادية من خلال الاعداد الكبيرة لموظفيها في العراق والرواتب العالية والامتيازات الكثيرة التي كانوا يتمتعون بها وهي احدى وسائل الاحتلال باستغلال الشعوب ونهب خيراتها.

اطار البحث وتحليل المصادر

تألف الدراسة من اربعة مباحث ومقدمة وخاتمة، تكون المبحث الأول **الموقع الجغرافي للولايات العراقية ولمحه عن التغلغل الاستعماري للعراق من خلال شركات التجارة البريطانية** من اجل الوصول إلى المنطقة. فيما تناول المبحث الثاني الاحتلال البريطاني للعراق خلال سنوات الحرب العالمية الأولى وسير العمليات العسكرية. وتناول المبحث الثالث اجراءات حكومة الاحتلال البريطاني لوضع اسس إدارة العراق منها دائرة الواردات في بغداد وبقية المدن بينما تطرق المبحث الرابع عن التعليم والقضاء من قبل موظفين إداريين بريطانيين.

تحليل المصادر

اعتمد الدراسة على عدد من الكتب العربية والمعربة، يأتي في مقدمتها كتاب عبدالعزيز سلمان نوار, (تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا) وكتاب عبدالله الفياض,(الثورة العراقية الكبرى), وكتاب سكرتيرة المندوب السامي (المس بيل) المعنون (فصول من تاريخ العراق القريب 1914-1918)، واستند الدراسة على مؤلفات (عبد الرزاق الحسني) وهي مؤلفات لا يستغني عنها اي باحث في تاريخ العراق الحديث والمعاصر.

المبحث الأول: موقع العراق

أولا: الموقع الجغرافي للولايات العراقية

تعد بلاد ما بين النهرين إحدى الدول العربية الكبرى التي تقع في القسم الغربي من قارة اسيا وتنحصر بين هضبة الاناضول والخليج العربي وعمان وعدن جنوباً وبين بادية الشام والهضبة الايرانية والبحر الاحمر غرباً والدولة العثمانية شمالاً وبلاد فارس شرقاً[1].

خضع العراق للسيطرة العثمانية اربعة قرون (1534-1917) وكان في العهد العثماني مقسم إلى ثلاث ولايات هي بغداد والبصرة والموصل وكانت اقوى ولايات العراق بغداد واهمها لما كانت تتمتع به من مكانة عظيمة وشهرة فائقة بين مدن العالم الإسلامي وكانت أكبر مركز ثقافي واقتصادي في العراق أما ولاية البصرة كانت تعاني وضعاً شاذاً فهي من ناحية كانت تفصلها عن بقية الولايات العثمانية تضاريس وعرة وقاحلة ومن الناحية الاخرى باعتبارها محاذية لبلاد فارس وتقطنها قبائل عربية محبة للحرية كانت على الدوام موضوعاً للنزاعات والغارات الفارسية ومسرحاً لانتفاضات عربية متعددة منذ السيطرة العثمانية، اما ولاية الموصل وتشمل الجزء الشمالي الغربي من العراق وتمتد جنوباً إلى تكريت كانت ممراً للقوافل التجارية التي تربط بين بلاد فارس والصين من جهة وبلاد الاناضول والشام من جهة اخرى [2].

لم يكن العراقيون شعباً واحداً أو جماعة سياسية واحدة وهذا ما ادى إلى وجود الكثير من الاقليات العرقية والدينية في العراق كالأكراد والتركمان والفرس والاشوريين والكلدانيون وكان العرب هم الذين يشكلون اكثرية سكان العراق[3].

ثانيا: لمحه تاريخية عن التغلغل الاستعماري للعراق من خلال الشركات التجارة البريطانية

يعود تاريخ المصالح البريطانية في العراق إلى بدايات القرن السابع عشر ويمكن تتبع تلك المصالح من خلال النشاط التجاري المتمثل بشركة التجارة البريطانية في الخليج، وشركة الهند الشرقية وشركة الشرق الادنى التي تأسست بعد حصول وليم هاربون(wilyam harbun) الذي يمثل تجار لندن على فرمان من السلطان العثماني مراد الثالث (1574-1595) في سنة 1580 منح بموجبه التجار الانكليز حق ممارسة النشاط التجاري في الأراضي العثمانية واثر ذلك النجاح أصدرت ملكة بريطانيا اليزابيث الأولى (Elizabeth I) (1558-1603) مرسوماً في سنة 1581 خولت بموجبه اولئك التجار حق ممارسة التجارة مع ممتلكات السلطان العثماني وكان هذا المرسوم بداية تأسيس شركة

[1]() ابراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي، دار الحامد، عمان، 2011، ص105.
[2]() الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم التكريتي، دارميسون النشر، العراق،بغداد,ج,1, ص2.
[3]() حلمي محروس اسماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004، ص32.

الشرق الادنى التي ظلت قائمة حتى سنة 1825[4].

أصدرت الملكة اليزابيث مرسوماً آخر سنة 1592 منحت بموجبه الشركة حق احتكار التجارة البرية مع الهند عبر الأراضي العثمانية وكانت علاقة الشركة بالعراق علاقة مصالح تجارية لا يمكن الاستغناء عنها، ومنذ القرن الثامن عشر تطورت علاقات الشركة مع مدن العراق الرئيسة بغداد والموصل والبصرة ولاسيما في تجارة الأقمشة والمنسوجات الصوفية مع تلك الولايات التي لا يمكن لبريطانيا ان تتركها حيث أصبحت شركة الشرق الادنى منافساً قوياً لشركة الهند الشرقية الانكليزية[5].

أما شركة الهند الشرقية الانكليزية فبدأ تاريخها بداية القرن السابع عشر ففي 1599 تكونت في لندن شركة تجارية طلبت من الملكة اليزابيث الأولى الاذن لها بالإتجار مع الشرق وفي سنة 1600 أصدرت الملكة مرسوماً موجهاً إلى جورج أيرلندا (jurj ayirlanda) والعديد من التجار والحكام والفرسان لتكوين مؤسسة باسم شركة الهند الشرقية الانكليزية, وقد ظهرت المصالح البريطانية بشكل اكبر مع تأسيس شركة الهند وبنت علاقات متينة مع القوة المتنفذة وحاولت المتاجرة مع مدينة البصرة[6].

كذلك يعد التبشير وسيلة من الوسائل التي اعتمدتها دول اجنبية عديدة لتعزيز نفوذها في الدولة العثمانية وكانت ولايات العراق ضمن المناطق التي نشطت فيها البعثات التبشيرية البريطانية التي قررت الولوج إلى باب نشاط التبشيري في ولايات العراق منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر بهدف نشر المذهب البروتستانتي تمهيداً لكسب الطوائف المسيحية إلى جانبها وشهدت ولايات العراق في القرن التاسع عشر في ميدان التنقيب عن الآثار من طرف البريطانيين وتهريب المكتشفات الاثرية من طرف القناصل البريطانيين وبرز التبشير من خلال المدارس التي تأسيسه في العراق [7].

المبحث الثاني: احتلال العراق والسيطرة على إدارة

اولا: احتلال العراق 1914

كانت خطة بريطانيا في العراق الاكتفاء باحتلال ولاية البصرة فقط, ولكن نجاح قواتها في احتلال البصرة جعلها تغير خطتها لاحتلا العراق بأجمعه وكان على **السلطات** البريطانية العسكرية بعد احتلال مدينة البصرة أن تدبر أمر الإدارة في المناطق المحتلة حتى يسود نوع من الاستقرار وتوفر المواد الغذائية للجيوش، وحتى يؤدى استقرار الأمور إلى نوع من الثقة في سلطة الاحتلال, وان من أشد الصعوبات التي واجهت الاحتلال

[4]() ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من اقدم العصور حتى 1952، ترجمة: حسن أحمد السلطان، بغداد، 1956، ص14.

[5]() صالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشاط الفرنسي في الخليج العربي 1798-1810، مطبعة العاني, بغداد، 1979، ص21.

[6]() عبد الامير محمد أمين، المصالح البريطانية في الخليج العربي 1743-1778، بغداد، 1977، ص60.

[7]() عبد العزيز سلمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص308-317.

البريطاني قرار جميع موظفي العهد العثماني السابق، فضلاً عن سرقة الدوائر الحكومية وما كان فيها من تجهيزات وأثاث[8].

كان القائد العام للاحتلال قد الحق بهيئة أركانه رئيسا للحكام السياسيين هو السير بيرسي كوكس[9] Percy Cox وخول بتعيين بعض الضباط الذين أمكن الاستغناء عنهم من الجيش بوظيفة حكام سياسيين ومعاوني حكام سياسيين ليأخذوا على عاتقهم إدارة المناطق المحتلة التي قسمت على النمط الهندي [10].،

وفي الوقت الذي احتلت فيه القوات البريطانية الكوت والعمارة أسست الإدارة المحتلة حكومة إدارية في البصرة والقرنة والناصرية وسوق الشيوخ والعمارة وقلعة صالح وعلى الغربى وكان الحكام السياسيون ومعاونوهم مسئولون امام رئيس الحكام السياسيين في تنفيذ القانون وتوطيد دعائم الامن وفي حسم المنازعات ما بين سكان المدن وبين أفراد القبائل، وفي الإدارة المدنية وجباية الواردات وفي تأسيس علاقات الصداقة مع القبائل, وانهم كانوا مسئولين امام السلطات العسكرية عن جمع الاعمال وعن تقدير التعويضات من الخسائر الناجمة من الحركات العسكرية وعن الحماية المحلية لخطوط المواصلات وتزويد الجيش بالتجهيزات المحلية [11].

بدأت الادارة البريطانية عملها في العراق منذ اللحظة التي فيها ارسل برسي كوكس برسالته الى نائب الهند والتي تضمنت مقترحات حول تشكيل الادارة المدنية في البلاد ومن اهم الاسباب التي دعت الى تشكيل الادارة سعي الحاكم السياسي في العراق الى محاولة ايجاد نظام اداري بديلا للنظام العثماني، وقد استبدلت جميع الأنظمة العثمانية السابقة بأنظمة ادارية جديدة مستمد اساسا من الأنظمة الادارية الهندية، ويرجع السبب الأساسي في ذلك إلى ان رجال الحملة السياسيين والعسكريين كانت لديهم فكرة مسبقه على أن البصرة ستكون مستقبلا تابعة للحكومة الهندية أو على الأقل تدار مباشره من الحكومة الهندية، فكان اعتمادهم منذ البداية على الرجال والافكار الهندية في الإدارة، فضلاً عن أن قليلا من الضباط البريطانيين في جيش الاحتلال كان يعرف شيئا عن الإدارة السابقة.

[8]() عباس العزاوي، موسوعة تاريخ العراق بين احتلالين, الدار العربية للدراسات، بيروت،2003, ح8, ص 160 -163

[9]() سيربيرسي كوكس :(1864- 1937) سياسي بريطاني كان المستشار السياسي لحملة الإنكليز العسكرية لاحتلال العراق، ساهم في رسم السياسة البريطانية في الوطن العربي بعد انهيار الدولة العثمانية، شغل منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي وكان على علاقة مع شيوخ دول دول مجلس التعاون الخليجي وتربطه ببعض القبائل علاقات ودية. عبد العال وحيد عبود العيساوي، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني1914-1921,مطبعة النجف, 2008, ص 83.

[10]() كان جهاز الشرطة في العراق يعتمد على موظفي الشرطة البريطانيين ومنهم بعض الاسماء: الكرنا كريكسوا، عين مديرا لشرطة البصرة في 24تشرين الثاني 1914 ومديرا لشرطة بغداد في 27 اذار 1917, الكابتن ويلكنس، عين معاون مدير شرطة الموصل في 3 نيسان 1919, الكابتن تود، عين معاون مدير التحقيقات ببغداد في 9 أيلول 1919.للمزيد من التفاصيل ينظر: بيل، المصدر السابق، ص332-333.

[11]() عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، لبنان, صيدا،1935, ج 1، ص47

وفي خلال أسبوع واحد من احتلال البصرة استعيض من الشرطة العسكرية بشرطه مدنيه اسست على غرار الطراز الهندي تحت إدارة مسترج- جريجسن _mustarji (jabarsin) من احد موظفي مصلحة الشرطة الهندية التي كانت له خبرة واسعة بشئون الحدود الشمالية الغربية من الهند وبشؤون الخليج العربي، ولم تكن الرغبة متجهه إلى استخدام الشرطة العثمانية السابقين حتى في حالة توفر وجودهم ولذا جيء بضباط من الشرطة من عدن والهند وبعد ذلك انشئت قوه مماثلة للشرطة في العمارة ثم في الناصرية وسوق الشيوخ, من جانب اخر حاولت الادارة العثمانية السماح للعراقيين بالمشاركة في ادارة البلاد ولو بشكل بسيط مستفيدة من تجربة الادارة العثمانية [12].

شرعت القوات المحتلة من اجل تشكيل الادارة المدنية في البلاد بتقسيم العراق الى وحدات ادارية بلغ عددها (16) وحدة وعملت الى استبدال بعض المصطلحات الادارية التي كانت شائعة ابان الحم العثماني, كذلك تم ادخال العملة الهندية التي كانت تدفعها الحملة لقاء حاجاتها وصدر بيان يقضي بمنع استعمال العملة الورقية العثمانية وان كمية المسكوكات المعدنية سحبت من الاسواق وبقيت الليرة الذهبية العثمانية في التداول ونظم أمر استيرادها وتصديرها [13].

ثانيا: دائرة الواردات:

بداية لابد ان نشير الى ان هذه الدائرة يمكن عهدها من اهم الدوائر التي اسستها الادارة المدنية البريطانية, لما لها لامن اهمية في توفير ما تحتاج اليه قوات الاحتلال لسد نفقاتها الحربية الضخمة ومن خلال هذه الدائرة يمنكن لبريطانيا من السيطرة على اقتصاد البلاد وخيراته الوفيرة, وكان من أهم المشاكل التي واجهت الاداريين البريطانيين في المناطق المحتلة تنظيم دائرة الواردات، فمثلا قضايا التزام الأرض وجباية الواردات وإدارة الأوقاف بكل ما فيها من تعقيد كان يجب أن تدرس وتحل, وان مسئوليات اعمال اخرى كأعمال الجمارك والسيطرة على الشركات التجارية المعادية والديون العمومية وأعمال المصارف كان يجب ان يضطلع بها وقد زاد تعقيد هذه المشاكل أن كثيرا من السجلات أتلفت وان وجد ان بعضها غير تالف كانت غير منتظمة باستثناء سجلات الأراضي, وازاء هذه المشاكل المعقدة استدعي مستر هنري روبرت دوبس Henry Robert Dobbs [14] في كانون الثاني ١٩١٥ معتمدا الواردات واثر وصوله بدا في العمل فكان يجب ان

[12]() عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة1920, مطبعة الارشاد، بغداد, ص114

[13]() البرت ميخايلوفتش منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، 1978م، ص 133.

[14]() هنري روبرت دوبس: (1871-1934) احد البريطانيين والذي تقلد عدة مناصب في الهند وايران وافغانستان قبل الحرب العالمية الأولى، ثم جاء إلى العراق خلال فترة الحرب واصبح معتمدا للواردات خلال المدة (1915-1916) ثم اصبح مندوبا ساميا لبريطانيا في العراق خلال المدة(1923-1929). اناس حمزة الجيلاوي, لموظفون البريطانيون في العراق خلال مدة الاحتلال والانتداب (1914-1932), كلية التربية الاساسية, جامعة بابل, العدد 7 ايار 2012, ص211.

تتأكد السلطات المحتلة من الضرائب التي كان يفرضها العثمانيون وان تكتشف النسبة التي كانت تدفع قبل وصول الاحتلال وان تبين الطريقة لجبايتها في الحال[15] .

تحتم على المسئولين ان يعرفوا اساليب الجباية وقد اقطعت الواردات بالالتزام في بعض المناطق كمنطقة العمارة، للملاك الكبار بشروط جعلتهم موالين الاحتلال البريطاني، وجمع قسم منها فقط في بعض المناطق المحتلة كمنطقة القرنة في 1915 [16].

جمعت الضرائب على النخيل بعد أن تم تخفيضها بالنسبة لما كان يجمعه العثمانيون من قبل, وبالنظر لصعوبة الوضع بأكمله لم يكن غريبا أن ما جمع من واردات الأراضي خلال الخمسة أشهر المنتهية في ٣١ اذار 1915 سوى (٢٠,٠٠٠ روبية) فقط أي ما يساوي (١٤٠٠) جنيه استرلينى, ولم تتقدم إدارة الواردات الا بعد احتلال ولاية بغداد وفي اذار 1917أصبح في البلاد جهاز اداري منتظم في كل فروع الإدارة [17].

ثالثا: الإدارة في بغداد:

على الرغم من أن حكومة الاحتلال البريطاني كانت واضحة في السياسة الادارية التي يجب أن تتبع في ولاية بغداد بعد احتلالها من قبل البريطانيين طبقا لبيانها الصادر في ٢٩ اذار ١٩١٧ الا أن المسئولين عن الإدارة البريطانية في العراق اتجهوا اتجاهات خرجت عن الحدود التي رسمتها حكومة الاحتلال, بموجب التشكيلات الادارية التي وضعت بعد احتلال بغداد بقى وكيل رئيس الحكام السياسيين متوليا شئون الإدارة في البصرة بينما كان السير بيرسي كوكس في مقره في بغداد, وفي اول ايلول ١٩١٧ حينما أصبح السير بيرسي كوكس (حاكما ملكيا عاما) قسمت الولايتين إلى مناطق فولاية البصرة قسمت إلى خمس مناطق هي, البصرة، القرنة، الناصرية والعمارة، الكوت, اما ولاية بغداد فقد قسمت على سبع مناطق وهي بغداد، سامرا، بعقوبة، خانقين، الرمادي، الشامية، السماوة ثم عين في كل من هذه المناطق حاكم سياسي كذلك عين حاكم سياسي في كل من العزيزية وكربلاء وكان يعاون الحكام السياسيين في هذه المناطق مساعدون اطلق عليهم معاون حاكم سياسي، اما في البصرة فقد تولى إدارة مناطقها وكيل حاكم ملكي وفي سنة ١٩١٨ انحلت تشكيلات الولايتين وغدت الإدارة تابعة لبغداد [18].

رابعا: السيطرة السياسية وإدارة الواردات:

كانت جهود سير بيرسي كوكس بعد احتلال بغداد موجهه بالدرجة الأولى نحو تأسيس علاقات الصداقة مع الوجهاء البارزين وكذلك جمع المعلومات عن مقدار الضرائب، وتنسيق المقدار الهائل من الأوراق وتأسيس نظام للواردات قابل للتوسع والشروع في تأسيس دوائر مثل دائرة الاوقاف والمعارف وغيرها وجباية الواردات من بغداد والمناطق

[15]() عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، بغداد, 1957, 49 -60 .
[16]() روفائيل بطي، الطباعة في العراق، القاهرة, 1955، ص23
[17]() عبدالله الفياض، المصدر السابق, ص140
([18]) F. O. 371/546/35261. From the British consul- General, Baghdad, Mujor J. Ramsey to the Government of India, Dated Beghdad, August 31, 1.908.

المحيطة بها بمعنى آخر توسيع مجال الإدارة وتوسيع النفوذ السياسي في الولاية بقدر ما تسمح به السلطات العسكرية وخطة جنرال فريدريك ستانلي مود Lieutenant General Frederick Stanley MAUDE [19] التي ترمي إلى تركيز السلطة في يده, ولقد رأى البريطانيون منذ تم احتلالهم للبصرة ان نظام الواردات في العهد العثماني يؤدى إلى عرقلة التقدم الزراعي بغرض الضرائب غير المقطوعة والمتناقضات الناتجة عن تطبيقه وأهمها تبديل التخمين بين وقت وآخر واجراء التغييرات في مقدار الجباية كانت كلها اسباب تدعوهم لتغيير هذا النظام فقد كتب سكرتير الواردات في سنة ١٩١٨ بأن الهدف الأخير الذي تستهدفه سياستنا بشأن الواردات هي أن نجعل الجباية مقطوعة على أن تدفع بأقساط نقدية [20].

من الصعب اصلاح نظام الواردات مرة واحدة وتأسيس نظام جديد للواردات يتضمن اصلاح حالة موظفي الواردات وحل مشكلة الزراعة الأساسية بتحديد حقوق الفلاحين والملتزمين والملاك في الأرض لانعاش الزراعة وازدهارها بصورة صحيحه، وقد استغرق تثبيت الوضع وتوطيد دعائم الإدارة المالية على هذا الأساس معظم سنة ١٩١٧ وفي نهاية سنة ١٩١٨ كانت نتائج الجباية التي حصلت عليها دائرة الواردات احسن من نتائج الجباية في عهد العثمانية الذين بذلوا جهودا كثيره عدة سنين في هذا الشأن, وقد تحولت ضريبة الكودة وهى ضريبة الرأس العثمانية عند احتلال البصرة إلى ضريبة الذبحية لأجل تخفيض سعر اللحوم للجيش البريطاني، اما في المناطق الاخرى جنوب العراق فقد الغيت هذه الضريبة حتى ١٩١٩[21].

اما في غير هذه الجهات فقد كانت الكودة تجمع بطرق مختلفة (ربيه)عن الجمل او الجاموسة وثمان عانات عن كل حيوان من الضأن او الماعز, اما ضريبة الجندية فقد توقف العمل بها وكذلك ضريبة الدخل, وكانت تضاف إلى اعباء دائرة الواردات في بغداد اعباء اخرى، فكانت تقوم بحل قضايا الجمارك والديون العامة وإدارة الأوقاف وتنظيمات الأرض

[19]() فريدريك ستانلي مود: ولد في مقاطعة جبل طارق (1864—1917) من أصل بريطاني، وكان أبوه جنرالاً في الجيش، ولقد أكمل دراسته الأولية ثم التحق بكلية ساندهيرست العسكرية، وخدم خدمته العسكرية في مصر وكندا وفرنسا، وحاز على أوسمة وميداليات عدة، واشتهر كضابط ممتاز قبل وخلال الحرب العالمية الأول، رقي إلى رتبة قائد فيلق دجلة في يوم 11 تموز 1916م، وبعد خوضه المعارك مع الجيش العثماني احتلال بغداد يوم 11 آذار 1917، وبعدها احتلال بقية المدن العراقية، ديالى والرمادي وسامراء وتكريت، وكان ذلك سببا في انتهاء حكم الدولة العثمانية في العراق, ولقد حصل خلاف بين المحتلين للعراق الجنرال مود والمندوب السامي البريطاني برسي كوكس، بسبب طبيعة الجنرال مود الذي كان يحب التسلط والاستيلاء وإدارة كل الأمور بنفسه سواء كانت عسكرية أم سياسية، ولقد حضر مود حفلة عشاء مساء يوم 14 تشرين الثاني 1917 في مدرسة الاليانس، والتي أقامتها الطائفة اليهودية في بغداد لتقديم الشكر له وتكريمه، وفيها شرب قهوة ممزوجة بالحليب البارد غير المغلي، وتمرض صباح اليوم التالي حيث شعر بتوعك صحته، وتبين انه قد أصيب بداء الكوليرا، وأدى ذلك إلى وفاته. جيرترود لوثيان بيل، فصول من تاريخ العراق القريب 1914-1918، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، 1971، ص61.

[20]() الربت ميخايلوفتش منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، 1978، ص 133

[21]() عباس العزاوي, المصدر السابق, حـ 8,ص164 .

والمعارف وشئون الزراعة والري تحت الاشراف العسكري ولما زاد عدد الموظفين في سنة ١٩١٨ أصبحت كل دائرة من هذه الدوائر مستقلة بذاتها وقد استمرت دائرة الواردات في توسعها فكانت في سنة ١٩١٩ تعالج قضايا سبعة عشرة نوعا من انواع الإدارة واصبحت في نيسان 1920 تشمل على اثنان وعشرون فرعا من فروعها [22].

المبحث الثالث: التعليم والإدارة المدنية في العراق

اولا: التعليم:

عندما كان مستر دوبس معتمدا للواردات 1915 درس مشكله المعارف وكتب مقترحات خاصة تسير بموجهها السياسة البريطانية في هذا الشأن[23]. كانت أهم هذه المقترحات أنه لا يرى ضرورة لفتح أية مدرسة ابتدائية في السنتين المقبلتين ولكن الحاجة الملحة لاعداد العرب للخدمة الحكومية، وحتى تسلم الإدارة من سوء ظن السكان في أن الإدارة البريطانية غير ميالة لتسهيل أمور التعليم فقد نصح أن تفتح مدرسة ابتدائية واحده أو مدرستان وأن تعطى منح ماليه إلى المدارس التبشيرية الامريكية التي يديرها, مستر جون فانيس والى مدرسة الاخوان الكرميلين، هذا ترك فتح مدارس أخرى إلى المستقبل وبذلك فكانت الحاجة إلى اعداد شبان لخدمة الحكومة هي الدافع لإنشاء المدارس, ولم تفتح الا مدرستان في نهاية ١٩١٥[24].

وفي خلال نهاية ١٩١٥ لم يصرف على المعارف سوى(00 ٦٥) روبيه أو ما يساوى 4, % من مجموع مصروفات، ولم يتحسن الحال بعد احتلال بغداد حيث كان السلطات منحصرا في تثبيت دعائم الوضع السياسي فبلغت مصروفات المعارف فى ١٩١٧ %,35 من مجموع المصروفات[25]، ولم يبدأ إنشاء جهاز للمعارف(التعليم) بصورة جديه الا في سنة ١٩١٨ حينما عين المقدم يومان مديدا مسؤولا للمعارف فما انتهت ١٩١٨ حتى كانت عشرون مدرسة ابتدائية قد أسست غير أن مصروفات المعارف بقيت تعادل 1.8 % من مجموع المصروفات، فكانت رغبة الأهالي كبيرة في فتح عدد كبير من المدارس في كل المناطق المحتلة تقريبا حيث كانت تقدم العرائض والطلبات لهذا الغرض وفي سنة ١٩١٩ فتحت احدى وعشرون مدرسة ابتدائية وبعد ذألك فتح خمس عشره مدرسة ابتدائية سنة 1920 أخرى فأصبح عدد المدارس (٢٤) مدرسة كانت تأخذ المنح المالية, وقد كانت هناك عدة عوامل ادت إلى تأخير التعليم في الاحتلال البريطاني اولها :اهمال التعليم بسبب ظروف الحرب. ثانيا : قله المعلمين المدربين وكذلك قلة النفقات التي تخصصها الإدارة المحتلة التعليم [26].

[22]() سليمان فيضي، في عمره النضال، شركة التجارة والطباعة المحدودة, بغداد,1952, ص 116 .
[23]() المصدر نفسه, ص121.
[24]() المصدر نفسه, ص 130
[25]() محمد امين العمري, تاريخ حرب العراق, بغداد, 1935, ج1, ص251.
[26]() محمد مهدي البصير, تاريخ القضية العراقية,بغداد,1924,ص38.

ثانيا: الإدارة المدنية البريطانية:

استحدث البريطانيون نظاماً قضائياً وقانونياً يهدف إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية بصورة جذرية وشاملة في الشؤون المدنية والتجارية وتشكيل المحاكم, وكانت الإدارة البريطانية المحتلة للعراق تقوم على الأسس التالية[27]:

1- تأمين حاجيات البريطانيين بالاستيلاء على بعض الأراضي والممتلكات وتشغيل العراقيين بالإكراه في خدمة المجهود الحربي البريطاني.

2- التخطيط لجعل الجزء الجنوبي من العراق مستعمرة هندية.

3- محاولات التقرب من العشائر لضمان ولائها.

4- العمل على ايجاد نظام إداري تكون فيه المشاركة العراقية ثانوية خصوصاً في الوظائف.

5- وضع نظام قضائي جديد يهدف إلى استبدال القوانين العثمانية بقوانين هندية في الشؤون المدنية والتجارية والقضائية وأنَّها عاملت السكان بشدة وعدَّت حاجياتهم ثانوية[28].

ظهر واضحاً من تطبيق الإدارة البريطانية ان الهدف يقضي باحتلال البلاد نهائياً والعمل على ايجاد صيغة نهائية لربطه بالإدارة الهندية او اعطائه نوعاً من الحكم الذاتي وقد اشترطت الإدارة البريطانية في معاملة السكان فكانت حاجات الشعب تعد شيئاً ثانوياً بالنسبة لحاجات القوات المحتلة وكانت الجماهير تعاني من فرض القيود[29]، على حرياتها الشخصية وتشغيل اعداد كبيرة من العمال لخدمة الجيش المحتل وبوجه عام ان موقف الجيش البريطاني كان عدائياً صريحاً[30].

اقتصر موقف الشعب في بداية الأمر على الترقب والانتظار لتنفيذ الوعود التي قطعتها بريطانيا للعرب عامة والعراقيين خاصة وكان العراقيون يأملون بعد الحرب اقامة حكومة عربية مستقلة في العراق طبقاً للوعود واستناداً للبيان الذي أصدره الجنرال مود بعد دخوله العراق في 19 آذار 1917 وزعم فيه ان الجيوش البريطانية لم تدخل العراق ومدنه بصفة قاهرين او اعداء بل بصفتهم محررين[31].

واجه البريطانيين في بداية الاحتلال الرفض حيث ان غالبية الذين استثارتهم بريطانيا ضد العثمانيين كانوا مسلمين ورغم الدعاية البريطانية التي لم تحصل على قبول العراقيين للأمر الواقع[32].

---

[27]() سهيل حسين الفتلاوي، تاريخ العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي، دار الفكر، بيروت، 2002، ص367.

[28]() جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015، ص22-23.

[29]() المصدر نفسه، ص23.

[30]() المصدر نفسه، ص24.

[31]() عماد محمد ذياب الحفيظ، الصراع الطائفي وتأثيره، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006، ص38.

[32]() المصدر نفسه، ص38.

وخلافاً إلى تلك الوعود التي قطعتها بريطانيا بشـــأن دولة عربية وحكومة مســـتقلة دأبت الإدارة البريطانية على اقامة نظام احتلال اســـتعماري أصـــبحت فيه الســـلطة المطلقة بأيدي القيادة العسكرية البريطانية بعدما كانت خاضـعة لحكومة الهند البريطانية وترأس هذه الإدارة السير برسـي كوكس في الخليج العربي[33]، وبعد ان رحل إلى الهند حل محله سير أرنولد تالبوت ويلســـون Arnold Talbot Wilson [34] وهو من غلاة الاســـتعماريين البريطانيين وكان يرى ان يحكم العراق حكماً مباشـــراً وان يرتبط القســـم الجنوبي منه اي البصـرة بحكومة الهند ارتباطاً مباشـراً، اما الإدارة في الولايات أصـبحت في ايدي الضـباط البريطانيين[35].

ثالثا: إدارة سير أرنولد تالبوت ويلسون:

عمدت إدارة سـير أرنولد تالبوت ويلسـون إلى إجراء ما يسـمى بالاسـتفتاء المزيف لتزييف ارادة الشـعب العراقي وتأليف حكومة التي تريدها بريطانيا باسـمه فخولت الحكومة البريطانية ارنولد ولسـن وهو من غلاة الاسـتعماريين في 30 تشـرين الثاني 1918 إجراء استفتاء عام بين للشعب رأيه في الامور التالية:

1- هل يفضـــلون دولة عربية تقوم بإرشـــاد بريطانيا وتمتد من حدود ولاية الموصـــل الشمالية إلى الخليج؟

2- في هذه الحالة هل يرون عاهلاً عربياً اسمياً يجب ان ينصب على رأس هذه الدولة؟

3- واذا كان الأمر كذلك هل يفضلون تنصيبه للدولة[36].

وارفق ولسـن مع البيان تعليمات مع الحكام السـياسـيين في العراق ان يسـتلموا تلك النقاط بسـرية تامة مع الشـخصـيات البارزة ولم يجر الاسـتفتاء وكان متوقع لدى البريطانيين لاسيما في المدن الشيعية النجف وكربلاء[37].

اما بقية المدن فقد كانت النتيجة المطالبة باســـتمرار الحكم البريطاني دون إجراء تبدلات جوهرية وأنَّ هناك من يطالب الســـير كوكس على رأس الدولة الجديدة ولم ترفع الاداء التي طالبت بتأســـيس حكومة عربية يحكمها احد انجال الشـــريف حســـين[38]، وان الاســـتفتاء كان حافزاً لنشـــوء ما تســـميه الحركة الوطنية التي تبناها المعارضـــون الاحتلال البريطاني واتخذوا فكرة الاستقلال شعارهم[39]

[33]() فيليب ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، 1949، ص24-25.
[34]() سير أرنولد تالبوت ويلسون: (1884 - 1940) الحاكم المدني للعراق في بغداد (1918 - 1920) من قبل الانتداب الإنكليزي, خلفا بيرسي كوكس واجه خلال حكمه ثورة العراقية الكبرى ثورة 1920، وأقيل على أثر الثورة ليستبدل بيرسي كوكس الذي عاد لتهدئة الوضع وقتل في الحرب العالمية الثانية.
[35]() ابراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر، ص17.
[36]() جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص25.
[37]() عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق الحديث، افاق، الكويت، 2011، ص151.
[38]() علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة امير، ايران، 1977، ج5، ص86.
[39]() المصدر نفسه, ج5, ص86.

المبحث الرابع: تأسيس النظام القضائي

أولا: تأسيس المحاكم

اســتعيض في اب ١٩١٥ عن قوانين مســتمدة من القوانين الجنائية المعمول بها في الهند وسمى (قانون المناطق العراقية المحتلة)[40].

وبموجب هذا القانون تأســســت المحاكم المدنية لتأمين الحقوق المدنية، وكذلك المحاكم الجنائية واصــبح القانون في بنوده وكيفيه تطبيقه لا يفرق الا قليلا بين الهند والعراق، فمثلا الباب الثامن قد نص صراحة على أن قانون أصول المحاكمات الجنائية وسائر التشريعات التي تسن لتنفيذ القضــاء الجنائي في الهند البريطانية ستكون نافذه المفعول كما لو كانت المناطق المحتلة منطقة من مناطق (رئاسة بومبى) وقد بدت هذه القوانين الجديدة غريبه على العراقيين بشكل كبير، ويؤيد هذه الحقيقة كلام مستر ادكار بونهام كارتر[41] Edgar Bonham-Carter

رئيس القسم القضـائي في العراق ١٩١٧ - ١٩٢١[42]. **" تشكيلات المحاكم الحالية والقوانين التركية كانت نافذه المفصول مدة تزيد على الجيل الواحد، وأن قسامها في الحقيقة يرجع إلى اكثر من ذلك في القدم وقد تعود الناس طيها وتعودوا على تنظيم معاملاتهم بمقتضــاها ... ويصــدق هذا على الأخص في المحيط التجاري البغدادي، وقد تدرب المحامون وموظفو الحكومة على أصــول المحاكم واســتخدام القوانين"[43]**, ولم تترجم القوانين الهندية إلى العربية أو العثمانية عند احتلالهم ودخولهم البلاد، ولم تترجم العربية إلى نهاية ١٩١٧ الا أربعة قوانين من مجموعة كبيرة من القوانين الهندية[44] ويجب ان ننظر الدعاوى الجنائية أمام المحاكم المدنية الحديثة فان معظم هذه القضايا لم يكن يرسل إليها وإنما كان ينظر أمام المحاكم العسكرية، فكان الحكام العسكريون أو

40() عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، بغداد، 1957، ص25 .

41() ادكار بونهام كارتر: ولد في لندن(1870-1956) هو مؤسس النظام القضائي الحديث في العراق مجيئه من السودان إلى العراق حيث كان يعمل محاميا ورجل قضاء، وتعيينه ضابطا قضائيا, والده كان رجل اعمال ومحام, درس القانون في جامعة اكسفورد، وتخرج بتميز عمل في السودان، وسنة 1899 سكرتيرا قانونيا لسلطات الاحتلال البريطاني, وعند احتلال العراق استدعي لكي يؤسس نظاما قضائيا يحل محل القضاء العثماني مراعيا ظروف العراق الاجتماعية والاقتصادية, شرع بدراسة وضع القضاء في العراق وقدم تقريرا تفصيليا عن المؤسسات القضائية التي كانت موجودة في عهد الحكم العثماني وقدم مقترحات لتطوير العمل القضائي, اقترح منح الحكام الضباط السياسيون البريطانيون سلطات قضائية للبت في الدعاوي المستعجلة، واقترح الاستفادة من خريجي مدرسة (كلية) الحقوق المؤسسة في بغداد سنة 1908 واقترح تقليص المحاكم ودمج بعضها عمل في العراق ثلاث سنوات شغل خلالها مناصب عديدة منها سكرتير الدائرة العدلية المركزية في بغداد، ومستشار العدلية ثم ناظرا بعد اعلان الانتداب على العراق 1920, ومن نتائج تقريره اصدار بيان المحاكم رقم (6) في 28 كانون الأول 1917 واصدار قانون اصول المحاكمات الجزائية البغدادية لسنة 1918 وتشكلت المحاكم الجزائية بموجبه، وصدر قانون العقوبات البغدادي لسنة 1918 ووحد القضاء بين البصرة وبغداد وتأسست الدائرة العدلية في بغداد 1919، وتولى ادارتها بعنوان السكرتير العدلي ووضع اسس المؤسسات القضائية ومنها المحاكم الشرعية، ومحاكم البداءة، والاستئناف، والصلح، والتمييز، والجزاء، والتجارة .صلاح عبد الهادي الجبوري, تاريخ القضاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني رسالة ماجستير, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد, 2000, ص61 ؛ جريدة العراق, بغداد العدد 290 في 11 ايار 1921.

42() عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى, ص91.

43() المصدر نفسه, ص92.

44() عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية,ص49-50.

وكلاؤهم في البصرة والمشـــار والعمارة والناصرية يبتون في قضايا النزاع من جميع الأنواع, في حين كانت الصلاحيات نفسها يمارسها الحكام السياسيون في المناطق نفسها ولم تكن هناك محاكم مدنية خارج مدينة البصرة حتى ما بعد احتلال بغداد[45].

ثانيا: النظام القضائي :

كانت تعاليم حكومة الاحتلال البريطاني وفقا لسياسة بريطانيا التي أكدت على تأسيس حكومة عربية في بغداد مستقبلا والموعد الذي قطع رسميا في بيان الجنرال مود وعن عدم ادخال المؤسسات الاجنبية في البلاد، بأن قانون المناطق المحتلة مسوف لا يطبق في ولاية بغداد وطبقا لهذا فقد كانت السـياسـة المتبعه أن لا يلغى القضـاء العثماني برمته ولا يدخل نظام جديد, مبنى على الأساليب الإنكليزية الهندية كما جرى في ولاية البصرة، وانما يحافظ على تشـكيلات المحاكم الثمانية والقوانين التي كان يعمل بها بعد أن يدخل عليها بعض التعديلات التي تقتضـيها الضـرورة العاجلة لتكوين إدارة ذات كفاءه معقوله, وكان جميع موظفي العدل في الدول العثمانية في بغداد قد فروا كما حدث عنه احتلال البصـرة، وأن أحدث السـجلات كانت قد اختفتت او اتلفت وكانت المحاكم المدنية معطله عدا محاكم الدعاوى ومحكمة شـرعية واحده، وبقيت كذلك حتى صـدر بيان المحاكم في ٢٨ تشرين الأول ١٩١٧ فأعيد تأسيسها باشراف مستر ادكار بونهام كارتر [46].

وكانت توجد في عهد العثماني في ولايات بغداد والبصـرة والموصـل عشـر حاكم لواء ابتدائية واربعين محكمة قضاء ابتدائية ايضا، وبدا للسلطات الادارية البريطانية المحتلة أن اعداد هذه المحاكم يعد كثيرا بالنسبة لقله السكان والفقر السائد في البلاد فأعيد وفقا للنظام القضـائي الجديد تشـكيل المحاكم بحيث تكون هناك محكمة مدنيه واحده ابتدائية في بغداد تتألف من قاضى انكليزى واثنين من القضاة العرب، وأعيد تأسيس محاكم الصلح التي كانت عباره عن محاكم للدعاوى ايضا في الجهات التي تدعو الحاجه لتأسيسها على غرار المحاكم التي كانت قد تأسست في بغداد وفي بعض الاماكن الاخرى قبل الحرب العالمية الأولى، اما في الاماكن التي لم يؤسـس فيها محاكم صـلحيه فقد خول القيام بمهام هذه المحاكم قضـاة المحكمة الابتدائية او الحكام السياسيون او بعض الموظفين الآخرين [47].

وكانت تستأنف قضـايا المحاكم الصـغيرة في أيام العثماني في محاكم الاستئناف الموجود، في مركز كل ولاية وكانت قرارات هذه المحاكم خاضـعه للتمييز في محكمة التمييز في اسـتنبول وعند صـدور بيان المحاكم الغى تميز القرارات في اى محكمه خارج العراق وحلت محل جميع محاك الاستئناف محكمة استئناف واحدة تتألف من رئيس بريطاني واثنين قضاه عرب [48]

- : المحاكم الشرعية :

اعيد تأسيس المحاكم الشـرعية كما جاء في بيان المحاكم في الاماكن التي يكثر فيها المذهب السـني للنظر في قضـايا الزواج والطلاق والعلاقات العائلية والوراثة وغيرها من المسـائل ذات

[45]() روفائيل بطي، الطباعة في العراق,ص24.
[46]() محمد مهدي البصير, المصدر السابق, ص38.
[47]() المصدر نفسه, ص39.
[48]() عبدالرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، 1982,ج3, ص29.

الطابع الشخصي التي تنتمي إلى المذهب السني, اما بالنسبة للمذهب الشيعي فقد سمحه لمشرعيهم أن ينضموا إلى عدد من المحاكم المدنية وانشئت محاكم شرعية مشابهه للمحاكم الشرعية الخاصة بالسنة, حيث تنظر فيها القضايا الشخصية الخاصة بالشيعة[49]

- **المحاكم الجنائية :**

بالنسبة للمحاكم الجنائية فقد كانت خاضعة لقانون أصول المحاكمات الجنائية العثماني وكان هذا القانون بنظر رجال الإدارة البريطانية (غير عملي وسيه التبويب وغير كامل) فتم التغلب على تلك الصعوبات بوضع قانون خاص سميه) بقانون اصول المحاكمات الجنائية وعمل به في اول تشرين الثاني ١٩١٩ وكان ينظر في الدعاوى الجنائية حتى هذا التاريخ الحكام السياسيون والحكام العسكريون, وقد اقتبس هذا القانون قسما واحدا أو قسمين من قانون اصول المحاكمات الجنائية العثماني والذي كان مرجعه في النهاية قانون اصول المحاكمات الجنائية الفرنسي وأضيف اليه بعض مواد القانون العسكري البريطاني الهندي وقد شكلت بموجب هذا القانون اربعة انواع من المحاكم الجنائية :

(١) المحاكم الكبرى (٢) محاكم جنائية من الدرجة الأولى

(٣) محاكم جنائية من الدرجة الثانية (٤) محاكم جنائية من درجة الثالثة

وتتكون المحاكم الكبرى بموجب ذلك ثلاثة قضاء على ان يكون احدهم على الاقل من قضاة الدرجة الأولى وكان يعتبر الحكام السياسيون والقضاة البريطانيون قضاه من الدرجة الأولى، وكان يعدَّ معاونوا الحكام السياسيون والقضاة العرب قضاه من الدرجة الثانية وكان بوسع الحاكم الملكي العام أن يعين أي شخص قاضيا للمحاكم الجنائية من الدرجة الأولى أو الثانية أو الثالثة [50]

أما بالنسبة لإدارة ولاية الموصل فبمجرد دخول القوات البريطانية الموصل واحتلالها ثم اخضاع المدنية تحت الحكم العسكري البريطاني وعين لها حاكما عسكريا هو لفتنانت كولونيل ليمجن leachman وانزلت الاعلام العثمانية من فوق المباني الحكومية ثم بدأ في إنشاء إدارة مدنية ويذكر ويلسون أن الاستعدادات كانت قائمة لاحلال الإدارة المدنية الخاضعة له مباشره محل الإدارة العسكرية القائمة بمجرد الانتهاء من المفاوضات مع العثمانيون وبالفعل تم إنشاء إدارة مماثله تماما لتلك الإدارة التي انشئت في كل من البصرة وبغداد وتحت سيطرة الإدارة المدنية على كل من الرس والزراعة والتلغراف والسكة الحديدية وغيرها من الخدمات، ولكن هذه الإدارة كانت منفصلة عن إدارة بغداد والبصرة إذ إن أمر الموصل كان متعلقا حتى الانتهاء من مؤتمر الصلح[51]، أما بالنسبة للنظام القضائي فهو الوحيد الذى تم دمجه مع النظام القضائي لكل من ولاية البصرة بغداد في تشرين الثاني 1919 [52]

[49]() محمد مهدي البصير, المصدر السابق, ص 33.
[50]() محمد مهدي البصير, المصدر السابق, ص 37.
[51]() البرت ميخايلوفتش منتشاشفيلي، المصدر السابق, 349.
[52]() اناس حمزة الجيلاوي, المصدر السابق, ص20.

الخاتمة

سـلطت في الدراسـة على أهمية الموقع للعراق الذي جعله موطن العديد من الحضـارات القديمة وحظى بأهمية بالغة بالنسـبة للسـياسـة البريطانية وعملت بريطانيا على احتلال العراق وعمدت على توطيد اركان وجودها في العراق قبل قيام الحرب العالمية الأولى حيث نشطت في تجارتها واستغلت مدة الحرب العالمية الأولى 1914-1918ونرى ان فشل الإدارة البريطانية سواء في المدن المدن العراقية، سواء من ناحية سوء الإدارة أو الخلل في الانفاق او الفهم الخاطي لتركيبة المجتمع العراقي، كل هذا من شـأنه ليس فقط ان يخيب آمال العراقيين في الوجود البريطاني ويبعث فيه عدم الثقة بعد بوعود هم بل يجعلهم من الناحية النفسية والفعلية في حالة من السخط والتذمر الأمر الذي ادى إلى عواقب وخيمه.

لتضع قدمها في بلاد العراق وفرضت سلطة الاحتلال الحكم المركزي المباشر واتبعت سـياسـة في الإدارة المدنية في توسـيع نفوذها فيه من خلال اعتمادها على عدد من عملائها سواء من العشائر او المتنفذين في المدن ومن خلال الدراسة توصلت إلى هذه الاستنتاجات:

1- شكل العراق محور ارتكاز لبريطانيا في المشرق العربي خاصة الخليج.

2- انتهاج بريطانيا في المدة الممتدة من 1914-1920 سياسة الحكم المباشر والادرة لها.

3- قيام بريطانيا باحتكار السلطة في العراق واقصاء العراقيين عن الحكم.

4- ارادت بريطانيا من سياستها الاقتصادية والاجتماعية في العراق من ربط العراقيين بالدول المستعمرة.

5- اذ حاولت بريطانيا بكل جهودها الحصـول على الامتيازات المعنية عن طريق تسخير قدرات الشعب العراقي لخدمة مصالحها الخاصة ونهب خيراته العراق.

6- السـيطرة على موارد البلاد الاقتصـادية وابعادها عن اية منافسـة اجنبية واحتلال وادارة العراق.

المصادر

١. ابراهيم الفاعوري، تاريخ الوطن العربي، دار الحامد، عمان، 2011.

٢. ابراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر.

٣. البرت ميخايلوفتش منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، 1978م.

٤. (الامة تحبو) تنوير الافكار حـــــ 7 من المجلد الأول، الســنة الأولى ربيع الأول 1329

٥. جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر 1914-1968، دار ومكتبة عدنان، بغداد، 2015.

٦. جيرترود لوثيان بيل، فصـــول من تاريخ العراق القريب 1914-1918، ترجمة: جعفر الخياط، بيروت، 1971.

٧. حلمي محروس اســماعيل، تاريخ العرب الحديث من الغزو العثماني إلى نهاية الحرب العالمية الأولى، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2004.

٨. الربت ميخايلوفتش منتشاشفيلي، العراق في سنوات الانتداب البريطاني، ترجمة: هاشم التكريتي، مطبعة جامعة بغداد، 1978.

٩. روفائيل بطي، الطباعة في العراق، القاهرة, 1955.

١٠. ريدر بولارد، بريطانيا والشرق الأوسط من اقدم العصور حتى 1952، ترجمة: حسن أحمد السلطان، بغداد، 1956.

١١. ســليمان فيضـــي، في عمره النضـــال، شـــركة التجارة والطباعة المحدودة, بغداد,1952.

١٢. سهيل حسين الفتلاوي، تاريخ العلاقات الدبلوماسية في الوطن العربي، دار الفكر، بيروت، 2002.

١٣. صـــالح محمد العابد، موقف بريطانيا من النشـــاط الفرنســـي في الخليج العربي 1798-1810، مطبعة العاني, بغداد، 1979.

١٤. صـــلاح عبد الهادي الجبوري, تاريخ القضـــاء في العراق في عهد الاحتلال البريطاني رسالة ماجستير, كلية التربية ابن رشد, جامعة بغداد, 2000.

١٥. عباس العزاوي، موســوعة تاريخ العراق بين احتلالين, الدار العربية للدراســات، بيروت،2003, ح8.

١٦. عبد الأمير محمد أمين، المصـــالح البريطانية في الخليج العربي 1743-1778، بغداد، 1977.

١٧. عبد الرزاق الحسني، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، لبنان, صيدا،1935, ج1.

١٨. عبد الرزاق الحسني، تاريخ الصحافة العراقية، بغداد, 1957.

١٩. عبد العال وحيد عبود العيساوي، لواء المنتفق في سنوات الاحتلال البريطاني1914-1921, مطبعة النجف, 2008.

٢٠. عبد العزيز سلمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داوود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، دار الكتاب العربي، القاهرة، ص308-317.

٢١. عبد الله النفيسي، دور الشيعة في تطور العراق الحديث، افاق، الكويت، 2011.

٢٢. عبدالرزاق الحسني, تاريخ الوزارات العراقية، بيروت، 1982,ج3.

٢٣. عبدالله الفياض، الثورة العراقية الكبرى سنة1920, مطبعة الإرشاد، بغداد.

٢٤. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، مطبعة امير، ايران، 1977، ج5.

٢٥. عماد محمد ذياب الحفيظ، الصراع الطائفي وتأثيره، دار الصفاء للنشر، عمان، 2006.

٢٦. فيليب ايرلند، العراق دراسة في تطوره السياسي، ترجمة: جعفر خياط، بيروت، 1949.

٢٧. الكسندر أداموف، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها، ترجمة: هاشم التكريتي، دارميسون النشر، العراق، بغداد, ج,1.

٢٨. محمد امين العمري, تاريخ حرب العراق, بغداد, 1935, ج1.

٢٩. محمد مهدي البصير, تاريخ القضية العراقية, بغداد, 1924.

٣٠. اناس حمزة الجيلاوي, لموظفون البريطانيون في العراق خلال مدة الاحتلال والانتداب (1914-1932), كلية التربية الاساسية, جامعة بابل, العدد 7 ايار 2012.

٣١. جريدة العراق, بغداد العدد 290 في 11 ايار 1921.

٣٢. صدى بابل العدد 17 السنة الأولى 20 ذي القعدة 1327 – 3كانون الأول 1909.

33. F. O. 371/546/35261. From the British consul-General,Baghdad, Mujor J. Ramsey to the Government of India, Dated Beghdad, August 31, 1.908.